



الأمير سعود في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

ندعو إلى عقد اجتماع عالي المستوى لدعم الحوار بين الأديان وفقاً لإعلان مدريد المملكة أعلنت عن تخصيص 500 مليون دولار لمشاريع التعليم في الدول النامية

واشنطن - واس

حسرة تشهد تفشي الجرائم، وتنامي الإرهاب، وتفكك الأسرة، وانتهاك المخدرات لعقول الشباب، واستغلال الأقوياء للفقراء، والنزعات العنصرية البغيضة، وإعلانه للعالم أن الاختلاف لا ينبغي أن يؤدي إلى النزاع والصراع، مدلولاً بالمساي التي مرت في تاريخ البشر التي لم تكن بسبب الأديان، ولكن بسبب التطرف الذي ابتلي به بعض أتباع كل دين سماوي، وكل عقيدة سياسية، ودعوته إلى العمل نحو تعزيز الروابط الإنسانية تأسيساً إلى القواسم المشتركة التي تجمع بينها.

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في خطابه للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة أمس، على المبادئ والأسس التي ينبغي أن تسود العلاقات بين البشرية لمعالجة المشكلات التي تعاني منها، وأبرز في هذا الصدد كلمة خادم الحرمين الشريفين في مؤتمر مدريد للحوار بين الأديان والثقافات التي أشار فيها -حفظه الله- إلى ما تمر به البشرية من فترة

ووجه الأمير سعود في كلمته باسم خادم الحرمين الشريفين، باسم المجموعة العربية، الدعوة للمجموعة العامة للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع على المستوى لتأييد ودعم استمرار مسيرة الحوار بين الأديان والشعوب وفقاً لإعلان مدريد، تأكيداً لتوافق الإرادة السياسية الدولية لنشر قيم الحوار والتسامح ومكافحة أفكار التطرف والإقصاء.

وقال صاحب الفكار الملكي الأمير سعود الفيصل في خطابه:

سيدى الرئيس: يسعدني في البداية أن أعرب لكم، ولبدكم الصديق نيكاراغوا، عن صادق التهاني بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الثالثة والستين للمجموعة العامة للأمم المتحدة، وكلى ثقة بان خبرتكم الدبلوماسية ودرايتكم الواسعة بالشؤون الدولية هي خير ضمان لحسن سير أعمال الدورة ويجابتها، ولا بدعوني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسفلكم الدكتور سرجان كريم الذي أدار أعمال الدورة السابقة بكل حكمة واقتدار.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لعالي الأمين العام بان كي مون على جهوده المتواصلة لدعم دور الأمم المتحدة والحفاظ على مبادئها، رغم ما تشهده من تحديات متنامية وظروف صعبة، وتؤكد لعاليه كامل دعمنا وتأييدنا له بهذا الخصوص.

السيد الرئيس: لقد ساعد التطور الهائل الذي شهدته قطاعات النقل والاتصالات والحاسبات والإعلام على تبسيط وتكثيف التواصل والتفاعل بين كل أبناء هذه المعمورة بمختلف أديانهم ومعتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم، فلم يعد هناك جزء من الأسرة البشرية بكل تنوعها الذي نتحدثها، الخصب يعيش بمنزل عن الآخر والتأثير بغيره.

ورغم أن هذه التطورات حسنت عمماً حياة الإنسان، إلا أن بعض الأقليات المنطلة داخل كل جماعة دينية

وثقافية تحاول استغلال هذا التطور التقني الهائل ليث أفكار الكراهية والإقصاء والعنصرية والبغضاء، لذلك فنحن مطالبون بالتصاون الجاد تحت مظلة الأمم المتحدة في سبيل إيجاد مناخات صحية لنشر قيم الحوار والتسامح والاعتدال، وبناء علاقات تعاون وسلام بين الثقافات والشعوب والأدول.

انعتقد بين 16 و 18 من يوليو المنصرم المؤتمر العالمي للحوار في مدريد، وقد تضمنت كلمة خادم الحرمين الشريفين في افتتاح هذا المؤتمر قوله: (جئتمكم من



استمرار الاستيطان

داخل الأراضي العربية

المحتلة يفرغ

المفاوضات

في مضمونها

المملكة دانت الإرهاب

بكل أشكاله

ومصوره وحقيقت

نجاحات ملموسة

في التصدي له

مهوى قلوب المسلمين، من بلاد الحرمين الشريفين، حاملاً معي رسالة من الأمة الإسلامية، مظلة في علمائها ومفكرها الذين اجتمعوا مؤخراً في رحاب بيت الله الحرام، رسالة تعلن أن الإسلام هو دين الاعتدال والوسطية والتسامح، ورسالة تدعو إلى الحوار البناء بين أتباع الأديان. وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن المؤتمر انعقد لأن البشرية (تصر بفترة حرجة تشهد بالرغم من كل

ومكافحة أفكار التطرف والإقصاء.

السيد الرئيس: ما يزال الصراع العربي - الإسرائيلي يهيمن ويطلق على كل القضايا الأخرى في المنطقة طيلة العقود الستة المنصرمة، موقراً منخات متنامية لتنامي التطرف والإرهاب، ومعيقاً لمساعي التنمية والتحديث والإصلاح في هذه المنطقة التي يفترض أن تلعب دوراً حضارياً مهماً وضرورياً بدلاً من استغلالها وطاقتها وتبديد مواردها.

لقد أكد استمرار التزامهم بالسلام العادل والشامل المستند إلى الشرعية الدولية، وما زلنا نتنظر التزاماً إسرائيلياً جدياً بالمقابل، وسمحوا لي باسم المجموعة العربية أن أكون واضحاً كل الوضوح في هذا الشأن، فإننا نرفض مطلقاً أي حلول جزئية أو انتقالية، لأن التاريخ يعلمنا بأنها تحول إلى حلل دافئة، وفيما نتحول المفاوضات الجارية بين الجانبين للوصول إلى حل نهائي شامل، فإن إيقاف كافة عمليات الاستيطان يصبح ضرورة مطلقة لنجاح هذه المفاوضات.

إن استمرار النشاط الاستيطاني داخل الأراضي العربية المحتلة يفرغ المفاوضات مسبقاً من مضمونها ويجعل من الصعوبة علينا إقناع شعوبنا بجدوى وإمكانية تحقيق السلام، ومن غير المنطقي هنا أن تقروض الاشتراطات على الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال بينما تعطى الامتيازات لسلطات الاحتلال في منقح معكوس لا يحقق الثقة في جدية وعدالة ومصداقية مسيرة السلام القائمة.

السيد الرئيس: إننا نتابع ما يشهده العراق الشقيق خلال من تطورات أممية إيجابية في مواجهة الإرهاب والمليشيات، وبما أن تطورا وتوسع العملية السياسية داخل العراق في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين جميع

التقدم العلمي تقشي الجرائم، وتنامي الإرهاب، وتفتك الأسرة، وانتهاك المخدرات لعقول الشباب، واستغلال الأقوياء للفقراء، والنزعات العنصرية البغيضة. لذلك علينا أن نعلن للعالم أن الاختلاف لا ينبغي أن يؤدي إلى النزاع والصراع، ونقل إن المتاسي التي مرت في تاريخ البشر لم تكن بسبب الأديان، ولكن بسبب التطرف الذي ابتلى به بعض أتباع كل دين سماوي، وكل عقيدة سياسية.. وإذا كنا نريد لهذا اللقاء التاريخي أن ينجح فلا بد أن نتوجه إلى القواسم المشتركة التي تجمع بيننا).

وقد جاء إعلان مدريد متطابقاً مع هذه المضماني الخيرة، حيث أكد على (وحدة البشرية، وأن أصلها واحد، والمساواة بين الناس على اختلاف ألوتهم وأعرافهم وثقافتهم)، وشدد إعلان مدريد على (احترام كرامة البشر والاحترام بحقوق الإنسان وحفظ السلام والوفاء بالعهود وحق الشعوب في الإمن والحرية وتقرير المصير).

ودعا إعلان مدريد إلى (رفض نظريات حتمية الصراع بين الحضارات والثقافات والتحذير من خطورة الحملات التي تسعى إلى تعميق الخلاف وتقويض السلم والتعايش)، وأبرز الإعلان أهمية (نشر ثقافة التسامح والتفاهم عبر الحوار لتكون إطلاراً للعلاقات الدولية). ونظراً إلى أهمية البناء على ما حققه مؤتمر مدريد للحوار، وتحويل هذه النتائج والتوصيات الخيرة إلى سياسات مشتركة فاعلة، تحقيقاً للمقاصد والأهداف التي تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة، فإنني باسم خادم الحرمين الشريفين، وباسم المجموعة العربية، أدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع عالمي المستوى لتأييد ودعم استمرار مسيرة الحوار بين الأديان والشعوب وفقاً لإعلان مدريد، تأكيداً لتوافق الإرادة السياسية الدولية لنشر قيم الحوار والتسامح

أبناء الشعب العراقي، هذا الشعب الذي بات من الواضح تسكته يوماً بعد يوم بوحدة العراق ورفضه لخارسات العنف والتخريب والفتنة بين أبناء الوطن العراقي الواحد.

ومن هذا المنطلق نؤكد مجدداً على أهمية الامتناع عن التدخل في شؤون العراق الداخلية، معبرين عن بالغ القلق تجاه فواتر الأبناء التي تشبه إلى استمرار تقديم بعض الدول الدعم المادي والعسكري لبعض الميليشيات في انتهاك واضح لسيادة العراق، ومحاولة مرفوضة أبسط النفوذ والهيمنة على أجزاء منه.

السيد الرئيس: لقد رحبت حكومة بلاده باتفاق الدوحة بين القيادات اللبنانية برعاية كريمة من سمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وما صاحب ذلك من جهد ميم من قبل الجامعة العربية وخصوصاً معالي أمينها العام، ونياراك انتخاب فخامة الرئيس ميشال سليمان وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتعيين قائد جديد للجيش اللبناني، أملياً أن تؤدي هذه الخطوات إلى طي صفحة استخدام السلاح بين اللبنانيين، وإلى تسارع الجهود لعقد حوار وطني شامل.

كما نأمل أن تكفل بالنتائج جهود الحكومة اللبنانية في

بسط سلطتها على كافة الأراضي اللبنانية، ونياراك اتفاق لبنان وسوريا على تبادل التمثيل الدبلوماسي والتوجه نحو ترسيم الحدود وتصحيح العلاقات فيما بينهما. وإذا تجدد دعمنا لقرار مجلس الأمن رقم 1757 وقرار مجلس الأمن رقم 1701، فإننا ندعو لانسحاب إسرائيل عاجل من منطقة مزراع شبيها التي تقرر إسرائيل ذاتها بأنها منطقة محتلة.

السيد الرئيس: إن المصلحة الفعلية لمشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل تتطلب التخلي عن ازدواجية المعايير، والتأكيد على أهمية خلو منطقة الشرق الأوسط برمتها، بما فيها من منطقة الخليج، من أسلحة الدمار الشامل، والمعروف أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة المتدججة بكل أنواع أسلحة الدمار الشامل والتي لا تخضع مطلقاً لأي شكل من أشكال الرقابة. وإنما في الوقت الذي تؤيد فيه حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، فإننا نأخذ بكل جدية تعهدات إيران بالاحترام الكامل والدقيق للالتزاماتها بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونأمل أن يظهر هذا الالتزام عملياً بما يكفل تحقيق نهاية سلمية وسريعة لمشكلة البرنامج النووي الإيراني، على نحو يجنب المنطقة صراعات مدمرة وسباقات تسلح عبثية ومخاطر بيئية جديدة، ونجدد تأييدنا بحق دولة الإمارات

العربية المتحدة في استعادة جزرها المحتلة عبر الوسائل السلمية، أملياً أن تستجيب إيران بشكل عاجل لهذه الدعوة.

السيد الرئيس: إن المملكة العربية السعودية تؤيد الخطوات التي تمت في سبيل تحقيق السلام في دارفور، وتدعو إلى تجنب أية خطوات من شأنها إعاقة التعاون المطلوب من جميع الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

كما تجدد الدعوة لكافة الفرقاء في الصومال وتليب المصلحة الوطنية وإنهاء دوامة العنف والصراع والتوصل لتوافق شامل يعيد الأمن والاستقرار للصومال الشقيق.

السيد الرئيس: لقد أدانت المملكة العربية السعودية الإرهاب بكل أشكاله وصوره، وحققت نجاحات ملموسة في التصدي له، وانضمت إلى معظم الإنشاق الدولية المعنية بمحاقبته. إن السبل الوحيد لتحقيق نصر حاسم ضد الإرهاب والتخلف من شروره يكون عبر معالجة جذوره ومسبباته. وإنما نؤكد على أهمية حل النزاعات التي تؤدي إلى شعور الشعوب باليأس والإحباط وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية، وعلى أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدور فعال في نشر قيم الحوار والتسامح واحترام الأديان والثقافات المختلفة.

السيد الرئيس: إننا نشعر بيسألغ القلق من تنامي المؤشرات على إمكانية العودة لمرحلة الحرب الباردة أو السلام السالخن بين أقطاب الدوليين. ونؤكد في هذا الصدد بأن مشكلاتنا الكونية لا يمكن إيجاد حلول ناجحة لها إلا في إطار تعاون متعقد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية ومقاصد الميثاق.

السيد الرئيس: ليس هناك منطقة على امتداد العالم لم تمتد إليها تداعيات أزمة الائتمان الأمريكي، والتي انعكست بدورها على النظام المالي الدولي، وأصبحت تهدد قدرة الاقتصاد الدولي وتضعفه في مواجهة تحديات خطيرة سوف تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الحقيقية في مختلف أنحاء المعمورة. وتلك الأزمة نتاج طبيعي للمهاون في تطبيق القوانين والنظم، مما أتاح للمستثمرين المالية التحليل على النظام المصرفية وخلق أدوات مالية مجازفة وهمية، ضخمت من حجم أصولها في الأسواق، وأكثر ما نخشاه في المرحلة القادمة أن نشهد أزمة كساد دولية وأن تدفع الأزمة المالية حكومات الدول المتقدمة إلى اتخاذ إجراءات من تحد من حرية التجارة الدولية وقصص تدفق الاستثمارات. لذلك نشأه الأطراف المعنية التحرك العاجل والعمل الجاد لمواجهة مشكلة الخلل القائم في النظام المالي الدولي، والسعي إلى إعادته وتوقي هذا الصدد من الضروري حشد وتنسيق الجهود الدولية من خلال المنظمات المتعددة الأطراف المتخصصة لمواجهة هذه الأزمة، وأن يتم التوصل إلى اتفاقية دولية لمعالجة أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي، تضمن نظاماً مالياً يوفر ظروفاً متساوية لكافة الأطراف، ولا يغفل توفير السيولة اللازمة للدول الغامية وضمان حماية احتياطياتها النقدية من انهيار أي من العملات الرئيسية الدولية.

السيد الرئيس: يشغل إعلان أهداف التنمية الألفية منعطفاً مهماً لتطوير التكامل بين جهود التنمية الوطنية العربية السعودية منذ تأسيسها أهمية التركيز على جهود التنمية والتعليم، فتنبت خطاً تنموية متعاقة ساعدتها على إدماج أهداف الألفية في برامجها الوطنية. وأحرزت بلاده

تقدماً ملموساً في تجاوز السقف الواردة في أهداف الألفية للعديد من القطاعات، وفي مضيقها قدماً لبلوغ بقية الأهداف قبل الموعد المستهدف المتضمن في عام 2015م. وانطلاقاً من اهتمام خادم الحرمين الشريفين بنشر التعليم على أوسع نطاق في الدول النامية، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن تخصيص (500) مليون دولار لمشاريع التعليم في الدول النامية.

السيد الرئيس: إن القضايا الملحة التي يواجهها العالم في موضوعات التغيير المناخي والأمن الغذائي



نأمل أن تبسط الحكومة

اللبتانية سلطاتها على

كافة الأراضي

ونبارك اتفاق

لبنان وسوريا



ندعو إلى تحرك عاجل

لمواجهة مشكلة الخلل

القائم في النظام المالي

الدولي والسعي إلى

إعادة توازنه



وارتفاع أسعار السلع الأساسية تتطلب تعاون المجتمع الدولي بكل مكوناته في سبيل إيجاد حلول عادلة تأخذ مصالح الجميع بعين الاعتبار. وليس من العدالة أن تحمل البعض أعباء تفوق قدراته في حين تتساهل مع آخرين أكثر إسهاماً في تنامي المشكلة وأكثر قدرة على تحمل أعباء الحلول. ورغم أن المملكة العربية السعودية دولة نامية إلا أنها حريصة كل الحرص على تحمل مسئولياتها

الدولية، فاعلنت خلال قمة دول أوبك الأخيرة في الرياض عن تبرعها بمبلغ 800 مليون دولار لإنشاء صندوق خاص لأبحاث الطاقة والبيئة والتغير المناخي.

ولأهمية التعاون الدولي في مجال الطاقة حرصت المملكة على مذسور الحوار بين المنتجين والمستهلكين، إذ تستضيف الرياض السكرتارية العامة للمنتدى الطاقة العالمي. كما رعى خادم الحرمين الشريفين مؤتمر جدة للدول المنتجة والمستهلكة للنقط، وأطلق مبادرته باسم الطاقة من أجل الفقراء والتي تهدف إلى مساعدة الدول النامية على مواجهة تكاليف الحصول على الطاقة. وفي هذا الإطار أعلنت المملكة العربية السعودية عن تخصيص 500 مليون دولار تقدم على شكل قروض ميسرة من الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشاريع الطاقة في الدول النامية.

السيد الرئيس: تستمر بلادي رغم أنها من الدول النامية في مساعدة الدول الأقل نمواً في العالم. فقد تنازلت المملكة عملاً يزيد عن 6 بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الأقل نمواً، وتبرعت بمبلغ 500 مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي لمساعدة هذه الدول على مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية. كما تساهم المملكة بمبلغ مليارات دولار في صندوق مكافحة الفقر في العالم الإسلامي، إضافة إلى مساهمتها في رؤوس أموال 18 مؤسسة وهيئة مالية دولية. وتجاوز ما قدمته المملكة العربية السعودية من مساعدات غير مسندة وقروض ميسرة خلال العقود الثلاثة الماضية 90 مليار دولار استفاد منها 86 دولة نامية. ويظل هذا المبلغ 4% من إجمالي الناتج الوطني للمملكة، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة المستهدفة من الأمم المتحدة.